مذكرة حول المقاصة

-أبريل 2017-

تدابير الإصلاح لسنة 2016

جسدت سنة 2016 حتى الآن آخر محطة من مسلسل إصلاح المقاصة الذي تم اعتماده و العمل به تدريجيا منذ سنة 2012. و قد مكنت هذه السنة من مشاهدة و تتبع أوضاع سوق الوقود في صيغته الجديدة، بعد أن تم حذف الدعم الموجه لهذه المنتوجات ثم تحريرها بعد ذلك، الشيء الذي واكبته مجموعة من التدابير القانونية و التقنية التي رسخها القانون رقم 75.15 المتعلق بالهيدروكاربورات، و الذي يحرص لاسيما على تطبيق معايير الجودة و السلامة الطاقية لهذه المواد.

فيما يخص غاز البوتان، تم حذف نظام تسوية التكاليف المتعلقة باستيراد هذه المادة، و ذلك بإدماج هذه التكاليف بشكل جزافي في بنية الأسعار، التي تمت مراجعتها مع حذف البنود المتعلقة بتمويل المخزون و النقل بالجملة.

أما بالنسبة للمواد الغذائية، فتم تقليص الحصيص السنوي للدقيق الوطني للقمح اللين بحوالي مليون قنطار.

تذكير بالتدابير السابقة

بنظرة شمولية، مكنت التدابير المتخذة من الإزاحة تدريجيا من وضعية كانت فيها الأسعار ثابتة و كانت حصة الدعم معرضة لجميع التقلبات، إلى وضعية أخرى تعكس فيها الأسعار المطبقة حقيقة السوق الدولية، حيث لا يمكن الاستمرار في الانفصال عن حقيقة الأسعار بصفة متواصلة و مستدامة. و يلخص الجدول أسفله أهم المراحل المتبعة خلال هذا الإصلاح، و التي أسرفت إلى حدود 2015 على الحصيلة التالية:

- **التحكم في نفقات المقاصة:** مكنت المجهودات المبذولة منذ سنة 2012 من تقليص النفقات المسجلة خلال سنة 2012 ب 4,3 مليار درهم، و تجنب تجاوز الاعتمادات المفتوحة للمقاصة برسم السنوات 2013 و 2014 و 2015. حيث سجلت هذه النفقات بالماضي تجاوزات هامة للاعتمادات المرصودة لها و التي أدت إلى فتح اعتمادات إضافية بلغت 14 مليار درهم و 18 مليار درهم و 10 مليار درهم بالنسبة للسنوات 2008 و 2011 و 2012 على التوالي.
- **تصفية متأخرات المقاصة :** مكن نظام المقايسة من توفير هوامش هامة كان من شأنها تصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، و التي بلغت 22 مليار درهم إلى متم سنة 2012. و لهذا الغرض، فقد خصص قانون المالية للسنوات 2013 و2014 و2015 اعتمادات بلغت 10 مليار و6,65 مليار و7,5 مليار درهم على التوالي لتصفية هذه المتأخرات بصفة تدريجية، حيث تمت تصفيتها نهائيا خلال شهر فبراير 2015 مع إغلاق حساب تعديل أسعار المواد النفطية السائلة.
- **إغلاق حساب تعديل الأسعار :** تميزت السنة 2015 بإغلاق حساب تعديل الأسعار الخاص بالمحروقات السائلة خلال شهر فبراير 2015، و بذلك إنهاء العمل بسياسة استهلاكية كانت فوائدها محدودة الأمد، مع فسح المجال لرؤية اقتصادية تهدف إلى التنمية القطاعية المستدامة وتعزيز البرامج الاجتماعية.
- **تقليص نفقات المقاصة:** تم رفع الدعم عن المواد النفطية السائلة بصفة نهائية في سنة 2015 بعدما بلغت نفقاتها 32,7 مليار درهم خلال سنة 2012.

	2012	2013	2014	2015	فاتح ديسمبر 2015
تطور نظام التسعيرة	الزيادة	المقايسة	مواصلة المقايسة	المصادقة	التحرير
البنزين	+2 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 0,8 درهم للتر	حذف الدعم		
الغازوال	+1 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 2,6 درهم للتر	تخفيض تدريجي للدعم		
الفيول رقم 2	+988 درهم للطن	تحديد نسبة الدعم في 930 درهم للطن	حذف الدعم	حذف الدعم	
الفيول الكهربائي			+ إدراج في نظام المقايسة + حذف الدعم + دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب	دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب	دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب

نظام دعم غاز البوتان

انحصرت نفقات دعم المواد النفطية منذ شهر يناير 2015 على غاز البوطان. و نظرا لانخفاض الأسعار العالمية لغاز البوتان و للمحروقات بصفة عامة، انتقلت تكلفة دعم هذه المادة من 90 إلى 37 درهم للقنينة من فئة 12 كلغ بين سنتي 2012 و 2016.

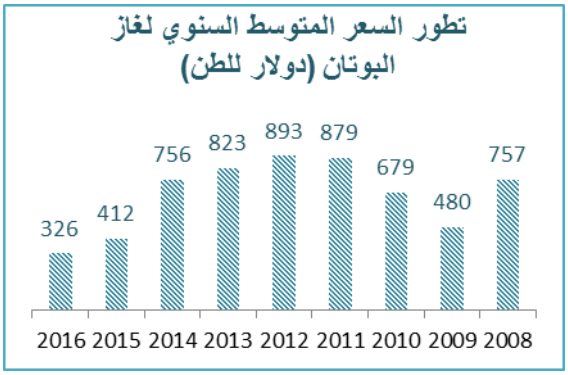

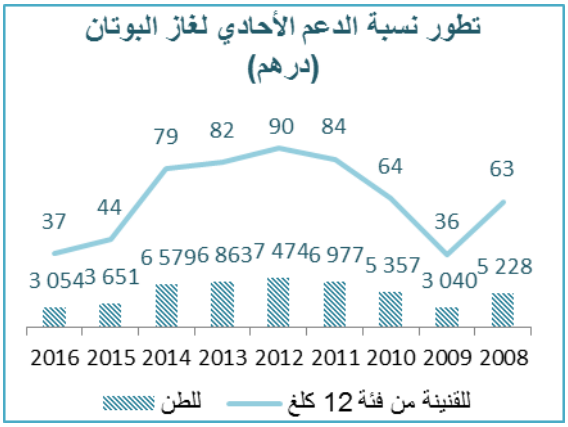

و قد بلغت نفقات المقاصة بالنسبة لغاز البوتان ما يناهز 7,1 مليار درهم برسم سنة 2016 (إحصائية مؤقتة قبل انعقاد المجلس الإداري لصندوق المقاصة) بفضل انخفاض السعر العالمي لغاز البوتان، في حين سجلت14,7 مليار درهم في سنة 2012.

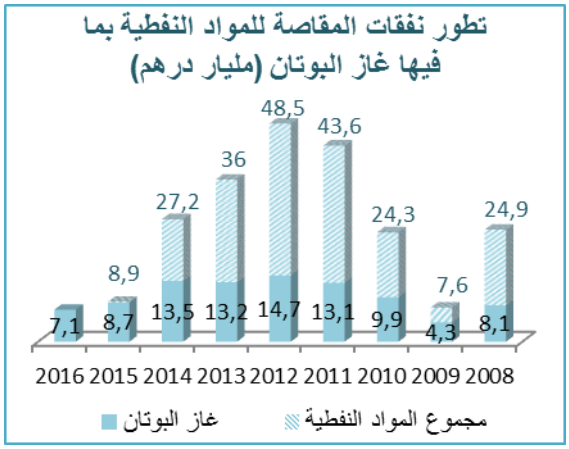

نظام دعم مادة السكر

نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، لاسيما عن طريق رفع سعر الشمندر وقصب السكر، وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر، المندرج في إطار العقدة البرنامج مع المهنيين برسم الفترة 2013-2020،

تحسن الإنتاج المحلي من السكر المكرر حيث انتقل من 250 ألف طن في سنة 2012 إلى 607 ألف طن في سنة 2016. و بذلك انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% في سنة 2012 إلى 50% في سنة 2016.

بالنسبة لتكلفة دعم مادة السكر، فقد تراجعت من 5 مليار درهم في سنتي 2011 و 2012 إلى 3,67 مليار درهم في سنة 2016 (إحصائية مؤقتة قبل انعقاد المجلس الإداري لصندوق المقاصة). و يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع سعر السكر الخام في السوق الدولية و بالتالي تراجع المبالغ الخاصة بملفات الدعم عند استيراد هذه المادة.

فقد انتقل الدعم الإضافي المتعلق بتسوية واردات السكر الخام من 2,4 مليار الدرهم في سنة 2011 إلى 280 مليون الدرهم في سنة 2016، و ذلك نظرا لانخفاض السعر العالمي للسكر الخام من 660 درهم للطن في سنة 2011 إلى 355 دولار للطن في سنة 2015 و 439 دولار للطن في سنة 2016. و يمثل هذا الدعم الجزء المتغير من نفقات المقاصة الخاصة بالسكر لارتباطه بتقلبات سعر هذه المادة في السوق الدولية، خاصة في سياق وطني يعتمد كثيرا على الواردات لتلبية الطلب الوطني من السكر المكرر.

أما بالنسبة للدعم الجزافي الممنوح لسكر المكرر عند الاستهلاك، فيشكل الجزء الثابت من نفقات المقاصة لأنه يعتمد سوى على الكميات المستهلة، حيث يناهز 3,4 مليار درهم سنويا.

نظام دعم الدقيق الوطني للقمح اللين

بعد المستوى القياسي الذي سجله إنتاج الحبوب في سنة 2015 و الذي بلغ 110 مليون قنطار إجماليا بحصة 55 مليون قنطار من القمح اللين، لم تستفيد سنة 2016 من نفس الظرفية المناخية حيث انحصر الإنتاج الإجمالي للحبوب في 33,5 مليون قنطار منها 18,6 مليون قنطار من القمح اللين.

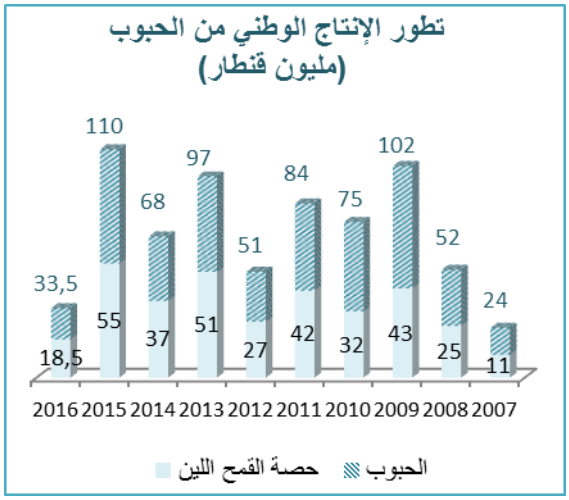

أما بالنسبة لسنة 2017، تفيد التوقعات أن المحصول الزراعي الإجمالي من الحبوب قد يصل 102 مليون قنطار بحصة 49 مليون قنطار من القمح اللين.

بالنسبة لنفقات دعم دقيق القمح اللين، فقد انتقلت من 3,4 مليار درهم في سنة 2011 إلى ما يناهز 1,2 مليار درهم في سنة 2016، و يرجع هذا الانخفاض بالخصوص إلى:

- تقليص حصيص الدقيق الوطني للقمح اللين المدعم الذي يبلغ حاليا 6,5 مليون قنطار في السنة مقابل 8,5 مليون قنطار في سنة 2013؛
- عدم اللجوء إلى الدعم لاستيراد القمح اللين نظرا لانخفاض السعر العالمي لهذه المادة.

*تقدير

مشروع قانون المالية لسنة 2017

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2017 اعتمادات تبلغ 14,650 مليار درهم موجهة لدعم بعض المواد كغاز البوطان و السكر و الدقيق الوطني للقمح اللين من جهة، و للتدابير المواكبة و بالخصوص الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب من جهة أخرى.